المعوقات الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

د.إسماعيل قشام
جامعة الجلفة

ملخص: إن هذه الورقة البحثية تهتم بدراسة بعض المعوقات الإقتصادية التي وقفت حجر عثرة في وجه تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والغرض من هذه الدراسة، معرفة التطورات الاقتصادية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وإبراز أثر إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة لدول منظمة الأوبك، والتطرق لأفكار نظرية الإقلاع الاقتصادي لرستو، وتقديم بعض المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى غياب رؤى إستراتيجية والتجاذبات السياسية حالت دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك رغم البرامج التنموية التي إعتمدتها، وتوفر دول منظمة الأوبك على موارد وإمكانيات، إلا أن معاناتها من عدة معوقات بصفة عامة ومعوقات إقتصادية بصفة خاصة، جعلتها تقف أمام المحاولات التنموية وتأخر الإقلاع الاقتصادي، كما أنها تعاني من الفقر، الذي يعتبر أساساً لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والاجتماعية والأخلاقية، مما أدى إلى تأخرها للإقلاع الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي يجب على الدول الأعضاء العمل على تعبئة الادخار وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاح: الإقلاع الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإيرادات العامة والمنح.

Abstract: The present research paper focuses in the study of some economical obstacles that oppose the economic take-off for the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). The aim of this study is, to know the economic evolutions in the organization countries, reveal the effect of oil price decrease on the global incomes of OAPEC countries, discuss Rostow's economic take-off ideas, and present some of the obstacles to the economic take-off. From our study, we point out the luck of strategic views, in addition to political tugging that prohibit the economic take-off in OAPEC countries in spite of the considered development programs adopted, the availability of sources and capacities in the OAPEC countries, but the presence of many obstacles in general manner and economic ones in a specified manner that work against the development and the economic take-off in those countries. Furthermore, poverty which are suffering most countries of the organization, that is the direct cause of many health and social problems in addition to psychological, social and moral crises that results the take-off delay. As consequence, we advise that in order to realize the economic take-off, the member states must work to mobilize savings and provide the appropriate economic environment to attract foreign investment.

Key words: economic take-off, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, general revenues and grants.

تمهيد: إن الإختلالات الاقتصادية التي تعرفها الدول النامية ولا سيما منها الدول العربية عموما، ودول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط خصوصا، جعلها تعيش في مظاهر التخلف كالفقر واتساع الفجوة بينها وبين إقتصاديات الدول المتطورة.

فدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، فهي دول في جلها تعتمد على الريع النفطي ولها مقومات عديدة كالأراضي الزراعية والمناطق السياحية والمواد الأولية، إلا أن السياسات التنموية المتبعة من طرف دول المنظمة جعلها ضمن دول العالم الثالث واتساع الهوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

إن المداخيل البترولية التي تتميز بها دول منظمة الأوبك، قابله الإنفاق الكبير على تنمية هذه الدول، إلا أنه مازالت بعيدة عن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، وهذا راجع إلى تطبيق الاستراتيجيات التنموية التي لم تحقق أهدافها المنشودة كما تبين بعض الهيئات الدولية من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات التنموية.

ساهمت التطورات الاقتصادية في الدول المتقدمة التي اتبعت سياسات تنموية ناجحة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي للخروج من دائرة التخلف، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية رغم عدم توفرها على الوسائل والثروات التي تتمتع بها دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط حاليا، وظهر إلى الوجود بعض التجارب العالمية الناجحة كالنمور الأسيوية، رغم عدم تبعيتها للنفط.

وقد ساهمت الكثير من المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي بأفكار نظرية، من أجل بلورة بعض المفاهيم التي تندرج ضمن سياق النمو الاقتصادي، بهدف إتباعه كافة الدول للوصول إلى أداء اقتصادي متميز، إلا أن هذه الأفكار التي اعتمدت لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الداخلي لكل دولة وخصائصها المجتمعية، مما أدى إلى تأخر التنمية في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وخلق تبعية إقتصادية وأزمات داخلية.

الإشكالية: لتحقيق الانطلاق الاقتصادي لدول منظمة الأوبك، يجب أن تتماشى وفق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتلك الدول، أو محاولة الأخذ من تجارب بعض الدول التي حققت الإقلاع الاقتصادي وتتوافق مع خصائص دول المنظمة، إلا أنّ دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تعاني من بعض الاضطرابات وعقبات إقتصادية، جعلتها تتخبط في جملة من المشاكل الداخلية والخارجية. وبناء على ما تم ذكره نطرح الإشكالية التالية:

ماهي المعوقات الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق لأفكار نظرية الإقلاع الاقتصادي لرستو؛
- معرفة التطورات الاقتصادية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط؛
- إبراز أثر إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة لدول منظمة الأوبك؛
- تقديم بعض المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة كون أن نظرية الإقلاع الاقتصادي لرستو، ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد مقاربات تاريخية للانتقال من التخلف إلى التنمية، ووفق مراحل تمر بها الدول النامية إلى أن تصل إلى مرحلة الاستهلاك الوفير للسلع والخدمات، وبالتالي تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كما أن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة من خلال تقديم بعض المعوقات الاقتصادية، التي تحول دون عملية الإقلاع الاقتصادي لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، رغم أن هذه الأخيرة تتميز بمقومات اقتصادية واجتماعية مقارنة مع بعض الدول النامية التي حققت مؤشرات إقتصادية إيجابية على غرار دولة الصين.

المحور الأول: الانطلاق الاقتصادي في النظريات التنموية

تسعى دول العالم بصفة عامة ودول منظمة الأوبك بصفة خاصة إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الاعتماد على الأفكار والنظريات التنموية، حيث ظهرت عدة نظريات التي تخص هذا المجال، وأعطت أفكار تنظيرية للنهوض باقتصاديات الدول، ومن بين النظريات، نظرية الانطلاق الاقتصادي لروستو و لم تكن هذه الأولى أو الأخيرة بل سبقتها عدة نظريات وجاءت أخرى بعدها.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول روستو في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم[1].

اعتمد " Rostow *" على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله "أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[2] "، وحيث يمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها داخل أحد خمس مراحل[3]:

المرحلة الأولى:مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جداً يتسم بالطابع الزراعي،ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دوراً رئيسياً في التنظيم الاجتماعي،كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى"القدرية ومعاداة التغيير"،أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالا لًدول اجتازت هذه المرحلة؛كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبياً، وتتميز بالبطء الشديد.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق،لا تختلف هذه المرحلة الجديدة –من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية– اختلافاً جذرياً عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقاً في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطر ذَلك المجتمع؛لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية-الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، هي أولى سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة الطبيعية العادية للاقتصاد. ويعتقد روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها[4]:

- قصيرة نسبياً، تتراوح بين 20 – 30 سنة، يتمُّ خلالها تحول الإقتصاد تحوُّلاً كبيراً يجعل عملية النمو تتمُّ بطريقة تلقائية، وتعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعا.
- ينتقل خلالها معدل الاستثمار من 5 إلى 10 % من الناتج الوطني الصافي.
- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغير تقنيات الإنتاج المستخدمة.

ويصل إلى القول بأن هذا الإقلاع هو في التحليل النهائي ليس إلا ثورَة صناعية تخلق تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج؛ حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدلاتٍ سريعة؛ فتتحقَّق عندئذ أرباح يمكن إعادة استثمارها في صناعاتٍ أخرى؛ مما ينتج عنه مزيدا من التوسع في المشروعات.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تعُدَ فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحاً من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية[5].

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي[6]:

- تغيُّر في هيكل القوى العاملة ومستوى مهاراتها: حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى 20 % بعدما كان 75% خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق، ووصل إلى 40 % في نهاية مرحلة الانطلاق.
- تغيُّر طبيعة القيادة :حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والأجراء.
- التغُّير الفكري للمجتمع: إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تُحقِّقها الصناعة.
- إزدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، وزيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10 – 20 % من الناتج الوطني.

وقد حدّد روستو - وبطريقة عشوائية - المدة اللازمة لانتقال مجتمعٍ من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج الإقتصادي بـــ 60 سنة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الكبير، وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنًا كبيرًا من التقدم الاقتصادي، ويزيد إنتاجها عن حاجاتها، ويعيش سكانها في سعةٍ من العيش ويحصلون على دخولٍ عالية، وترتفع نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان؛ وبالتالي زيادة المشتغلين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارية، ويصبح التقدم التقني ليس هدفًا لأنه يصبح أمرًا سهلاً بلوغه، ويرتفع متوسط الاستهلاك الفردي العادي من السلع الاستهلاكية وخاصَّة السلع المُعمِّرة، ويزداد الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.

وبذلك يتمثَّل جوهر نظرية المراحل في أن النمو لابد أن يسير في سلسلةٍ معينة ذات خطواتٍ محددة ومُعرفة بوضوح، وأن جوهر التقدُّم الاقتصادي عند روستو يكمن في زيادة معدل الاستثمار من 5 % في مرحلة المجتمع التقليدي إلى 10% أو أكثر من الدخل الوطني في مرحلة النضج وهو معدل يُومِّن نمو معدل التراكم بشكلٍ أوتوماتيكي؛ وبالتالي تصبح الدول المُتقدمة هي التي يزيد معدل الاستثمار فيها عن 10% من الدخل الوطني[7].

المحور الثاني: التطورات الاقتصادية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

يفرض انخفاض أسعار النفط ضغوطا على مراكز المالية العامة في البلدان المصدرة للوقود ويلقي بأعبائه على آفاق النمو فيها، بينما يدعم الطلب في قطاع الأسر ويخفض تكاليف الطاقة على قطاع الأعمال في البلدان المستوردة للوقود، خاصة في الإقتصادات المتقدمة، حيث ينتقل انخفاض الأسعار بالكامل إلى المستخدم النهائي. وبرغم أن انخفاض أسعار النفط المدفوع بزيادة المعروض النفطي من المتوقع أن يدعم الطلب العالمي نظراً لزيادة الميل إلى الإنفاق في البلدان المستوردة للنفط مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط، فقد أدت عدة عوامل في ظل الظروف الراهنة إلى إضعاف التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط .فأولا، هناك التوترات المالية في كثير من البلدان المصدرة للنفط والتي تحد من قدرتها على تمهيد الصدمة، مما يستلزم تخفيض الطلب المحلي لديها بشكل كبير. وكان لانخفاض أسعار النفط تأثير ملحوظ على الاستثمار في إستخراج النفط والغاز، مما يقلل كذلك الطلب الكلي على مستوى العالم .وأخيراً ظل تحسن الاستهلاك في البلدان المستوردة للنفط حتى الآن أضعف إلى حد ما مما تشير إليه الأدلة على تحسنه في فترات انخفاض أسعار النفط السابقة، ربما نتيجة لإستمرار خفض التمويل بالديون في بعض هذه الإقتصادات. وربما كانت محدودية انتقال آثار الانخفاض في الأسعار إلى المستهلكين تشكّل كذلك أحد العوامل التي أدت إلى ذلك في العديد من إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية[8].

وتشهد أيضا البيئة الاقتصادية العربية حاليا تغيرات كبيرة نتيجة عوامل أساسية دخلت على الساحة الاقتصادية العالمية منذ 2014، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء المترتبة عن بطء نمو الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه العوامل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتباطؤ النمو بمستويات فاقت التوقعات في منطقة اليورو، كما في الصين واليابان وروسيا.

وعلى الأرجح أن تتمكن الدول العربية المصدرة للنفط من استيعاب التطورات السلبية على إيراداتها النفطية، وإن كان ذلك سيؤثر في الحد من زخم النمو المحقق في السنوات السابقة، كما سيؤثر على معدلات الإنفاق في المشروعات المخططة، والجاري تنفيذها. وفي قطاع البناء فقط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك مشروعات تم تلزيمها لعام 2015 بقيمة 172 مليار دولار[9].

يرجع تواصل ضعف الأداء الإقتصادي للدول العربية إلى نفس الأسباب التي أثرت على إقتصادات المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة المتمثلة في الانعكاس السلبي للظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية وتأثيرها المباشر على دول مثل سورية، وليبيا، والعراق، واليمن وتأثيرها كذلك على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. من جانب آخر، تأثرت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بانخفاض عائدات تصدير النفط نتيجة تواصل تراجع أسعاره في الأسواق الدولية حيث تراجع مؤشر أسعار سلة منظمة أوبك من 109.5 دولار للبرميل عام 2012 إلى 105.9 دولار للبرميل عام 2013 ثم 96.2 دولار للبرميل عام 2014، مما أثّر على إيرادات المالية العامة وعلى نمو الإنفاق العام والخاص في عدد من الدول العربية[10].

تواجه الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تحديات إقتصادية عديدة نتيجة لإنخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، والتي أدت إلى تراجع ملموس في الإيرادات البترولية، مما أثر على الموازنات العامة لديها وظهر العجز في العديد منها مع إرتفاع في إجمالي الدَّين العام، وتسبب ذلك في إلغاء أو تأجيل المشروعات الرأسمالية في بعضها والتي تعتمد على البترول كمصدر رئيسي للدخل والإيرادات، حيث قدرت قيمة صادرات النفط الخام لدول (أوابك) خلال الربع الأول من عام 2016 بحوالي 50.4 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 24.5 مليار دولار بالمقارنة مع الربع المماثل من العام السابق 2015، كما إمتدت التأثيرات السلبية للتراجع في قيمة الصادرات النفطية لتلامس القطاعات غير النفطية، وأثرت بالتالي على مستويات الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري[11].

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل خلال عام 2014 بحوالي 2757 مليار دولار بالمقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 3.0 في المائة.

أما في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) فقد قدر الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال عام 2014 بحوالي 2357 مليار دولار بالمقارنة مع 2341 مليار دولار عام 2013، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 1 في المائة، وهو معدل نمو أقل من معدل النمو السنوي المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 2.5 في المائة.

الجدول رقم 01: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

2010 -2014 **الوحدة: مليون دولار**

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات العربية المتحدة	286.049	347.454	372.314	402.340	419.741
البحرين	25.713	29.044	30.756	32.898	33.869
الجزائر	161.159	199.395	207.807	208.730	220.091
السعودية	526.812	669.507	733.956	744.336	752.460
العراق	117.138	157.454	185.945	205.186	196.493
قطر	125.122	169.805	190.290	203.235	211.817

الكويت	115.337	154.062	174.066	174.128	163.677
سوريا	60.038	……	……..	……	…….
ليبيا	68.799	32.108	79.863	51.964	24.308
مصر	218.387	235.464	262.195	271.443	286.766
تونس	44.017	45.874	45.134	46.903	48.544
المجموع	1.748.571	2.040.167	2.282.326	2.341.163	2.357.766

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

الشكل رقم 01: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية المصدرة للنفط
(2014 - 2010)

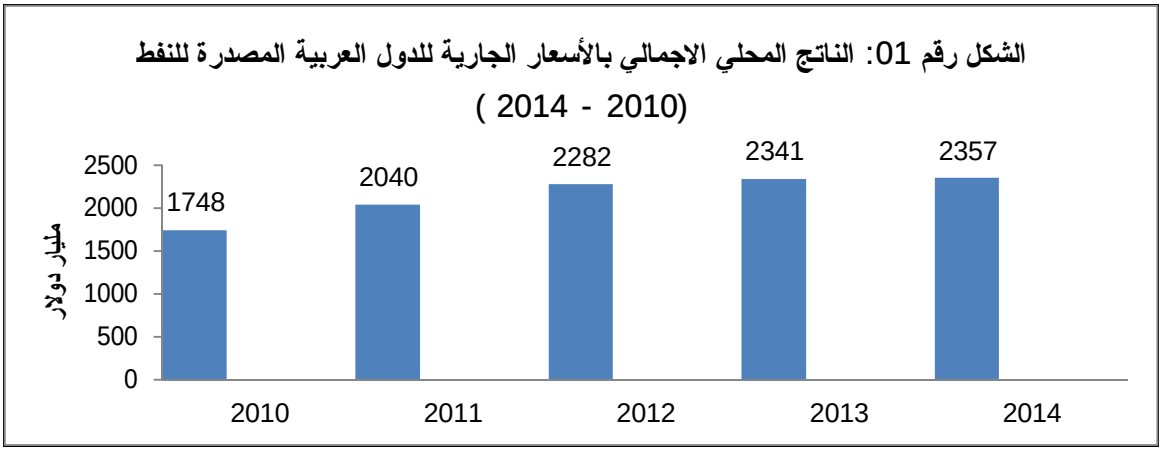

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 01

المحور الثالث: أثر إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة لدول منظمة الأوبك

إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء، وفي ظل انخفاض أسعار البترول عالميا، تأثرت دول المنظمة من هذا الانخفاض.

- **تطور الإيرادات العامة والمنح في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط**

تباينت انعكاسات التطورات المذكورة على دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، حيث تأثرت بتراجع أسعار النفط من خلال التأثير السلبي على المالية العامة وعلى الإنفاق العام والخاص.

تأثرت الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية التي تعتمد موازناتها بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية بانخفاض أسعار النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2014. أيضا أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من الدول العربية إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، مما انعكس على الإيرادات المالية. من جانب آخر، تأثرت الإيرادات العامة بالظروف الأمنية التي شهدها عدد من دول أوابك وما تبعها من تداعيات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الإقتصادية المختلفة[12].

وكمحصلة للعوامل أعلاه وتداعياتها المتباينة، انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بنسبة 7.6 في المائة ليصل إلى 846,9 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 916,7 مليار دولار في عام 2013.

الجدول رقم 02: الإيرادات والمنح

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير 2014-2013(%)
الإمارات العربية المتحدة	77461	97889	103263	110954	112970	1.8
البحرين	5786	7498	8063	7823	8217	5.0
الجزائر	59042	79476	81743	75529	73337	2.9-
السعودية	197537	298004	332395	307342	277370	9.8-
العراق	59981	92996	102759	97633	90383	7.4-
قطر*	47919	63859	82673	94164	79247	15.8-
الكويت*	61518	75584	109632	113902	111776	1.9-
ليبيا	48812	13781	63062	42885	17044	60.3-
مصر**	48527	45558	50532	54238	64336	18.6
تونس	12823	14554	14324	12205	12202	0.0
مجموع دول (أوابك)	619406	789199	948446	916675	846882	7.6-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

* للسنوات المالية المنتهية في مارس

** للسنوات المالية المنتهية في جوان

كمحصلة لهذه التطورات، تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 73.52 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 77.97 في المائة في عام 2013.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح لدول منظمة الأوبك فرادى، فقد تباين الأداء حيث تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح، أو نما بمعدلات ضئيلة في عدد من دول منظمة الأوبك، بينما حققت دول منظمة الأوبك الأخرى معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

انخفضت الإيرادات العامة والمنح بحوالي 60.3 في المائة في ليبيا. كذلك انخفضت في عدد من دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، حيث سجلت تراجعا في كل من قطر والسعودية والعراق والجزائر والكويت بنسب تراوحت بين 1.9 و 15.8 في المائة. ويعكس ذلك التأثيرات المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 2014، وكذلك الأوضاع الأمنية التي شهدها عدد من هذه الدول.

وشهدت مصر والبحرين نموا في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب أقل، تراوحت 5.0 و 18.6 في المائة في عام 2014 مقارنة بعام 2013. أما الإمارات فقد سجلت معدل إرتفاع بما لا يتجاوز 1.8 في المائة، بينما ظلت الإيرادات العامة والمنح في تونس تقريبا عند نفس مستواها المسجل لعام 2013.

- **تطور الإيرادات النفطية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط**

تراجعت الإيرادات البترولية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) بحوالي 92.18 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 12.9 في المائة لتصل إلى حوالي 622 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 714 مليار دولار في عام 2013، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

ويعود ذلك من جهة إلى تراجع أسعار النفط العالمية، حيث انخفض متوسط السعر السنوي لسلة خامات أوبك من 105.9 دولار للبرميل في عام 2013 إلى 96.2 دولار للبرميل عام 2014[13]. كما يعزى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام خلال 2014 بنسب متفاوتة في عدد من دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تضمنت الكويت والإمارات و الجزائر وقطر وليبيا وتونس. وتبعا لذلك، تراجعت قيمة الصادرات النفطية لدول أوابك بنسبة 11.9 في المائة لتبلغ حوالي 576.9 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 654.8 مليار دولار في عام 2013، ما سبب ضغوطات على الموازنات العامة خصوصا في الدول العربية التي تعتمد موازناتها بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية.

الجدول رقم 03: الإيرادات البترولية لدول أوابك

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير 2014-2013(%)
الإمارات العربية المتحدة	71460	73180	75824	75521	0.4-
البحرين	6393	6825	6873	7041	2.4
الجزائر	54626	53955	46761	42490	9.1-
السعودية	275829	305285	276012	243559	11.8-
العراق	91678	100604	95248	88112	7.5-
قطر	42658	48778	53685	35846	33.2-
الكويت	70119	103589	106647	102923	3.5-
ليبيا	12975	60317	40545	15804	61.0-
مصر	3608	2501	13112	11227	14.4-
تونس	249	231	67	72	6.0
مجموع دول (أوابك)	629595	755265	714774	622595	12.9-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

بالنسبة لدول أوابك فرادى، تراجعت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط (بإستثناء البحرين) بنسب متباينة بلغت 61.0 في المائة في ليبيا، و33.2 في المائة في قطر، و 11.8 في المائة في السعودية، و9.1 في المائة في الجزائر، وما بين 0.4 – 7.5 في المائة في كل من الإمارات والكويت والبحرين والعراق. في المقابل ارتفعت في دولة منتجة للنفط (تونس) بنسبة 6.0 في المائة بين عامي 2013 و2014، وانخفضت في مصر بنسبة 14.4 في المائة.

الجدول رقم 04: حصة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح

الوحدة:%

الإمارات العربية المتحدة	73	70.87	68.34	66.85
البحرين	85.26	84.65	87.85	85.67
الجزائر	68.73	66.00	61.91	57.94
السعودية	92.56	91.84	89.81	87.81
العراق	98.58	97.90	97.55	97.48
قطر	66.80	59.00	57.01	45.23
الكويت	92.77	94.49	93.63	92.08

المعوقات الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

ليبيا	94.15	95.65	94.54	92.72
مصر	7.92	4.95	24.17	17.45
تونس	1.71	1.61	0.55	0.60
مجموع دول (أوابك)	79.78	79.63	77.97	73.52

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

وشكلت الإيرادات البترولية مصدرا هاما للإيرادات العامة في دول منظمة الأوبك خلال عام 2014، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط مجتمعة حوالي 73.52 في المائة في ذلك العام، رغم تراجع هذه النسبة مقارنة بعام 2013 حيث بلغت حينها حوالي 77.97 في المائة. وتجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90 في المائة في العراق وليبيا والكويت، وتراوحت بين 85.6 – 87.8 في المائة في كل من السعودية والبحرين، وبين 45.2 – 66.8 في المائة في قطر والجزائر والإمارات، بينما بلغت نسبة المساهمة 17.5 في المائة في مصر، و0.6 في المائة في تونس، في عام 2014.

الجدول رقم 05: قيمة صادرات النفط الخام في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2010 – 2014

مليون دولار

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير (%)2014-2013
الإمارات العربية المتحدة	57900	85900	93613	94495	76447	19.10-
البحرين	4664	6305	7269	7216	6034	16.38-
الجزائر	28089	37289	34662	29807	26976	9.50-
السعودية	184421	289518	307119	284906	264207	7.26-
العراق	52248	83768	92685	90411	81740	9.60-
قطر	20553	27328	21014	18162	21511	18.44
الكويت	53029	67688	99735	97632	88005	9.86-
ليبيا	38764	7391	41705	27659	7821	71.72-
مصر	2593	4689	4770	4590	4175	9.04-
مجموع دول (أوبك)	442261	609876	702572	654878	576916	11.90-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

المحور الرابع: المعوقات الاقتصادية للإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك:

إذا ما تم إسقاط أفكار نظرية الإقلاع الاقتصادي على واقع دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وخاصة المرحلة الثالثة من النظرية، نلاحظ أن دول المنظمة ستُعاني من عدة مشاكل ومعوقات تقف حجر عثرة في وجه الإقلاع الاقتصادي، ولاسيما منها المعوقات الاقتصادية والتي نوجزها كما يلي:

- **ضعف الادخار والاستثمار**:بلغ الإنفاق الاستثماري في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في العام 2014 حوالي 594 مليار دولار، ويشكل ما نسبته 25.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك. وتتفاوت هذه النسبة بين دول المنظمة، حيث سجلت أعلاها في الجزائر بحوالي 45.27 في المائة وأدناها في ليبيا بنسبة 6.6 في المائة. وبالأرقام المطلقة سُجلت أعلى مستويات الاستثمار في السعودية، يليها الجزائر، ثم الإمارات، ثم العراق، ثم مصر.

بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري في دول منظمة الأوبك في العام 2014 نحو 6.11 في المائة. كانت أعلى معدلات النمو الاستثماري في قطر بنسبة 10.75 في المائة وأدناها في ليبيا بانكماش في مستويات الاستثمار بنسبة 66.85 في المائة.

الجدول رقم 06: الإستثمار والإدخار ونسبهما من الناتج المحلي الإجمالي 2013 و 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	الاستثمار الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي 2014	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %	الإدخار	نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي%	معدل نمو الاستثمار 2014-2013(%)
	2013	2014			2014		
الإمارات	91033	99306	419.741	23.65	169995	40.5	9.09
البحرين	5490	5585	33.869	16.5	14902	44.0	1.73
الجزائر	90301	99648	220.091	45.27	96840	44.0	10.35
السعودية	195324	200714	752.460	26.68	316033	42.0	2.71
العراق	43615	44470	196.493	22.63	57573	29.3	1.96
قطر	59920	66363	211.817	31.33	152720	72.1	10.75
الكويت	24990	25884	163.677	15.81	85767	52.4	3.58
ليبيا	4836	1603	24.308	6.60	-2406	9.9-	66.85-
مصر	38489	40281	286.766	14.04	14912	5.2	4.65
تونس	10586	11002	48.544	22.64	5729	11.8	3.93
دول (أوبك)	560584	594856	2.357.766	25.22	759345	32.20	6.11

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 و 2015

تعكس مؤشرات الاستثمار في الدول العربية للعام 2014 ضعف عوامل الجذب للاستثمارات الأجنبية وجانباً مهمًّا من الاستثمارات البينية والمحلية خاصة في الظروف التي تعيشها بعض الدول العربية كما تعزى أيضا إلى تأثير التراجع الحاد في أسعار صادرات النفط الخام، حيث ينعكس ذلك على قدرات الدول الاستثمارية وتمويل مشروعات التنمية فيها ويؤدي إلى إنخفاض الطلب على منتجات السلع والخدمات. وهذه العوامل دفعت بالدول العربية كمجموعة إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في مناخ الاستثمار من بين 7 مجموعات جغرافية وبمتوسط للمؤشر العام للجاذبية يبلغ 36.7 نقطة.[14]

أما مستويات الادخار بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك في العام 2014 نسبة 32.2 في المائة. تفاوتت معدلات الادخار بين دول الأعضاء وكان أعلاه في دولة قطر وبلغ نسبة 72.1 في المائة وأدناه في ليبيا بفجوة في الادخار تقدر بنحو 9.9 في المائة.

مقارنة مع العام 2013، بلغت نسبة مستويات الادخار من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات 43.4 في المائة، بينما انخفضت إلى 40.5 في المائة في عام 2014. وبلغت في البحرين 47.6 في المائة عام 2013 وتراجعت في عام 2014 إلى 44.0 في المائة، وتبين الإحصائيات أن جل دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تراجعت نسب مستويات الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و 2014، إلا دولتين من المنظمة قد إرتفعت نسبة الادخار فيها من الناتج المحلي الإجمالي وهما الجزائر وقطر في عام 2013 من 42.3 و 67.3 في المائة على التوالي إلى 44.0 و 72.1 في المائة على التوالي في عام 2014.

الجدول رقم 07: نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك 2013 - 2014

الإمارات العربية المتحدة	43.4	40.5
البحرين	47.6	44.0
الجزائر	42.3	44.0
السعودية	48.2	42.0
العراق	33.8	29.3
قطر	67.3	72.1
الكويت	59.1	52.4
ليبيا	39.2	9.9-
مصر	7.2	5.2
تونس	13.1	11.8

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 و2015

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تراجعا في كل من البحرين، والسعودية، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا وتعتبر هذه الأخيرة أكبر نسبة تراجع نظرا للانكماش المسجل في الناتج المحلي الإجمالي. بينما باقي دول منظمة الأوبك فقد عرفت تغيرات إيجابية في نسبة الفرد من الناتج حيث سجلت أعلى نسبة في الجزائر بـــ 4.3 في المائة بينما أدناها في دولة تونس بـــ 2.5 في المائة.

الجدول رقم 08: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2010 -2014

(دولار)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو 2013-2014(%)
الإمارات العربية المتحدة	34614	41558	44101	47151	48666	3.2
البحرين	20930	24304	25440	26255	25756	1.9-
الجزائر	4479	5431	5542	5450	5687	4.3
السعودية	19113	23594	25139	24816	24454	1.5-
العراق	3605	4739	5438	5848	5458	6.7-
قطر	72958	97983	103813	101415	96676	4.7-
الكويت	32339	42418	45726	44754	40519	9.5-
ليبيا	8850	4001	9639	6075	2753	54.7-
مصر	2775	2924	3176	3207	3303	3.0
تونس	4173	4298	4188	4308	4414	2.5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

- **مشكلة الفقر:**

الفقر هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والاجتماعية و الأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية[15].

يعتبر متوسط معدل الفقر في المنطقة العربية عموما وفي دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط خصوصا منخفضا نسبيا بالمقارنة مع نظيره في بعض المناطق الجغرافية الأخرى مثل منطقة آسيا. وتفيد مؤشرات الفقر بصفة عامة إلى تحسن معدّلاته في الدول العربية بشكل عام خلال الفترة 1995 – 2005، إلاّ أن تلك المعدّلات زادت في عدد من الدول خاصّة نتيجة الظروف التي شهدتها تلك الدول خلال الفترة (2011 – 2014)، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة المذكورة، إلاّ أنه يتوقع أن يكون قد سقط في براثن الفقر عدد كبير من الشباب بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب الفترة المشار إليها.[16]

- **تنمية الموارد البشرية:**

يعبر عن مؤشرات التنمية البشرية بقيمة دليل التنمية، وهو مقياس مستمد من المكونات الأساسية للتنمية، وأهمها العمر المتوقع ويقاس بالخدمات الصحية، واكتساب التعليم والمعرفة ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي.[17]

الجدول رقم 09: الترتيب العالمي والعربي لمؤشر التنمية البشرية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لسنة 2015

الترتيب		الدولة	2014
العالمي	العربي		
34	2	الإمارات العربية المتحدة	0.84
47	5	البحرين	0.82
82	6	الجزائر	0.74
35	3	السعودية	0.84
119	10	العراق	0.65
33	1	قطر	0.85
46	4	الكويت	0.82
93	7	ليبيا	0.72
106	9	مصر	0.69
94	8	تونس	0.72

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2015

ويعبر عن المقياس رقميا بسلم يتراوح بين الصفر والواحد، ويؤخذ بالاعتبار أيضا عوامل إيجابية وسلبية أخرى، مثل المساواة بين النساء والرجال في العمل والأجور وتولي المناصب، وأبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل.
ويكون الترتيب تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ وبحسب الجدول الآتي[18]:

1. تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر.
2. تنمية بشرية مرتفعة: 0.700 – 0.799
3. تنمية بشرية متوسطة: 0.55-0.699
4. تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل.

الجدول رقم 10: مؤشر التنمية البشرية لدول منظمة الأوبك 2013 و 2014

الدولة	2013		2014	
	الترتيب العالمي	المؤشر	الترتيب العالمي	المؤشر
الإمارات العربية المتحدة	40	0.82	34	0.84
البحرين	44	0.81	47	0.82
الجزائر	93	0.71	82	0.74
السعودية	34	0.83	35	0.84
العراق	120	0.64	119	0.65
قطر	31	0.85	33	0.85
الكويت	46	0.81	46	0.82
ليبيا	55	0.78	93	0.72
مصر	110	0.68	106	0.69
تونس	90	0.72	94	0.72
سوريا	118	0.65	134	0.59

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2015

حسب الجدول أعلاه الذي يتضمن دليل التنمية البشرية لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فإننا نجد مايلي:

- **تنمية بشرية مرتفعة جدا: 0.8 أو أكثر:** نجد في هذه المجموعة كل من: قطر (0.85)، والإمارات (0.84)، والسعودية (0.84)، والكويت (0.82)، والبحرين (0.82) وهذا حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2014 والملاحظ أن هذه الدول حافظت على مستوى التنمية البشرية المرتفعة جدا خلال السنتين 2013 و 2014 على التوالي.
- **تنمية بشرية مرتفعة: 0.700 – 0.799:** ويصنف حسب مقياس التنمية البشرية كل من: الجزائر (0.74)، وليبيا (0.72)، وتونس (0.72)، والملاحظ أن هذه الدول حافظت على مستوى التنمية البشرية المرتفعة خلال السنتين 2013 و 2014 على التوالي.
- **تنمية بشرية متوسطة: 0.55-0.699 :** وتشمل كل من: العراق (0.65)، ومصر (0.69)، وسوريا (0.59).
- **تنمية بشرية منخفضة: 0.55 أو أقل:** ولا دولة من دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

إلاّ أنه ورغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه تحديات في قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل إرتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين، والتدني النسبي لمساهمة الإناث في أسواق العمل.

كما أن ترتيب أول دولة عربية في مؤشر إقتصاد المعرفة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صنفت في المرتبة 42 بين كافة دول العالم، وتليها السعودية في المرتبة 50 لا يزال أقل من المستوى المأمول.

أما ترتيب باقي الدول العربية، فيجعل جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. يدل ذلك على حجم التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق اللحاق بدول العالم المتقدم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية[19].

- **مشكلة الدين العام:**

الديون التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة خاصة والأسرة الدولية عامة[20].

ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط المتوفرة بيانات بشأنها بحوالي 4.78 في المائة ليصل إلى حوالي 353 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 336.9 مليار دولار في عام 2013. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 46.89 في المائة في عام 2014 مقابل 45.89 في المائة في عام 2013.

الجدول رقم 11: المديونية العامة في عدد من دول الأوبك 2013 و2014

الدولة	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الإجمالي		الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الإمارات	....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
البحرين	8483	8652	.....	.....	8483	8652	25.9	25.5
الجزائر	.....	.....	3396	3010	3396	.....	1.5	1.4
السعودية	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
قطر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
الكويت	5386	5579	....	.....	5386	5579	3.0	3.4
ليبيا	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
مصر	236476	255859	47752	41324	284228	297183	104.0	103.6
تونس	9232	9694	26210	28940	35442	38634	75.6	79.6
سوريا	.....	....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
المجموع	259577	279784	77358	73274	336935	353058	45.89	46.89

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

بالنسبة للدول العربية فرادى، ارتفع إجمالي الدين العام خلال 2014 في البحرين وتونس ومصر، بينما انخفض في الجزائر والكويت بين عامي 2013 و 2014.

ارتفع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بحوالي 0.4 نقاط مئوية ليسجل نسبة 79.6 في المائة. وفي المقابل تراجع الدين العام بنقاط تراوحت بين 0.1 – 6.6 من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والبحرين

والكويت والجزائر، ليصل إلى نسب بلغت 103.6 في المائة، و25.5 في المائة، و3.4 في المائة، و1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على الترتيب[21].

الخاتمة:

إن المراحل الخمسة التي جاءت بها نظرية المراحل الخطية (الإقلاع الاقتصادي) لرستو، تؤكد بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب مجهودات خاصة في كل مرحلة من المراحل من أجل التغلب على الصعاب ولتحقيق تطور إقتصادي خاص بكل مرحلة وهذا من أجل التدرج في الانتقال من مرحلة إلى أخرى، فالتنظير في مجال النمو والتنمية الاقتصادية متعدد قبل نظرية روستو وبعدها، ويبقى التنظير الهم الشاغل لكل نظرية من نظريات التنمية من أجل دراسة أسباب التخلف في الدول النامية واتساع الفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نستخلص بأن دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تعاني من مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية التي جعلتها تتخبط في مراحل ماقبل الانطلاق حسب ما جاءت به نظرية المراحل الخطية (الانطلاق الاقتصادي)، وعلى ضوء الدراسة المنجزة نستخلص النتائج التالية:

- ✓ لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، يجب مراعاة الخصائص والبيئة التي تتميز بها مجتمعات دول منظمة الأوبك على غرار الدول التي حققت ذلك.
- ✓ رغم البرامج التنموية التي إعتمدتها دول منظمة الأوبك إلا أنها تبقى رهينة التجاذبات السياسية وغياب رؤى إستراتيجية حالت دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي.
- ✓ تعاني دول منظمة الأوبك من عدة معوقات بصفة عامة ومعوقات إقتصادية بصفة خاصة، جعلتها تقف أمام المحاولات التنموية وتأخر الإقلاع الاقتصادي.
- ✓ تتوفر دول منظمة الأوبك على موارد وإمكانيات تمكنها من تحقيق الإقلاع الاقتصادي، إلا أنها تتفاوت من دولة إلى دول أخرى من دول المنظمة، وعلى هذا الأساس لابد من العمل على تفعيل آليات داخل المنظمة من أجل التعاون والتبادل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وإعادة بعث نشاطها المتوقف منذ 1987.
- ✓ من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي يجب على دول الأعضاء العمل على تعبئة الادخار وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تعاني دول منظمة الأوبك من الفقر، الذي يعتبر أساساً لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والاجتماعية و الأخلاقية، مما أدى إلى تأخرها للإقلاع الاقتصادي.

المراجع والإحالات:

1 -http://www.authorstream.com/Presentation/maanbarazy-1593520

* نظرية مراحل النمو ل " روستو"، قدمت من طرف الاقتصادي " والت ويتمان روستو w.w. Rostow" سنة 1960 والتي لقيت صدى كبير. وشغل منصب أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج.

2- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص: 87

3- جلال خشيب، نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند والت روستو، www.alukah.net تاريخ التحميل 2016/07/26

4- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 42 - 43
5- جلال خشيب، مرجع سابق
6- محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 44
7- المرجع السابق، ص 44
8- تقرير حول مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي، إنكماش الطلب وتراجع الآفاق المتوقعة، صندوق النقد الدولي، يناير 2016 ص02
9- التقرير السنوي، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات2015 - 2016، رقم (8)، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أفريل 2015 ص 21
10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2015 ص 29
11- النشرة الشهرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 42، العدد 6، يونيو 2016، ص 4
12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 138
13- مرجع سابق، ص 142
14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 39
15- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012 ص 297
16 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 41
17- http://raseef22.com/economy/2016/01/04/ تاريخ الاطلاع 2016/08/05
18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2015، ص ص 205 - 206
19- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 44
20- سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 297
21- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق، ص 153